

العولمة والتبدل المناخي أبرز المخاطر التي تهدد المستقبل

التدهور البيئي في الوطن العربي.. يتحدى استدامة الحياة

أو الفساد أو الاستخدام من دون تحمل المسؤولية. إن هذه العمليات متداخلة وهي تأخذ مجراها عبر المنطقة ولو بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان والأقاليم الفرعية. على سبيل المثال إن النزعة الاستهلاكية المتزايدة سائدة في بلدان الخليج بشكل خاص وهي لديها بالفعل موارد طبيعية قليلة عدا النفط والغاز بينما النزعة الاستهلاكية المتزايدة في لبنان أضيفت إلى تحديات الاستخدام المفرط المتسارع للموارد الطبيعية الوفيرة والآثار البيئية للحروب الكثيرة والنزاع الأهلي المتكرر.

ثالثاً: الظروف البيئية وتحديات الاستدامة والصحة العامة

نقدم هنا مراجعة محدودة للظروف البيئية ونحيل القارئ على تقارير حديثة شاملة اعتمدت عليها هذه المراجعة بشدة:

١ - ندرة المياه والحصول على المياه والإصحاح تعتبر ندرة المياه ملامحاً بيئياً مميزاً للمنطقة فقد أدت عوامل مختلفة إلى نقص في حصة الفرد السنوية من الماء المتجدد العذب من ٣٥٠٠ م^٣ في عام ١٩٦٠ إلى ١٠٠٠ م^٣ حالياً «مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بـ ٧٢٤٠ م^٣، وهو مستوى يعبر عن فقر مائي وسوف ينخفض أكثر من ذلك ليصل إلى ٧٤٠ م^٣ بحلول عام ٢٠١٥ وإلى ٥٥٠ م^٣ في عام ٢٠٥٠ وهناك خمسة بلدان فقط هي السودان وسورية والعراق والمغرب ولبنان لديها موارد مائية عذبة كافية للتوسع في الزراعة بينما تعاني بقية المنطقة شحاً.

وقد أحسنت بعض البلدان وخصوصاً مصر وسوريا في إعادة استعمال مياه الصرف الصحي ففي حين استعملت مصر ٥٢٢٨ مليون م^٣ في عام ١٩٩٩ استعملت سورية ١٢٠٠ مليون م^٣. وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على محطات تحلية لتأمين ٧٩٪ من حاجتها من الماء العذب بعد أن كانت ٦٥٪ في عام ٢٠٠٠.

تزداد هذه النسبة المثوية مع زيادة الحاجة مسببة تنامي الاهتمامات المتعلقة بالطاقة والبيئة والاقتصاد. ومن السهولة تفهم الآثار الأمنية المترتبة على ندرة المياه إذا علمنا أن ٨١٪ من الإمدادات الإقليمية تأتي من مصادر سطحية وأن ٦٦٪ من هذه المصادر هي أنهار تنبع من خارج المنطقة وأنها غير مغطاة بمعاهدات دائمة تضمن تشاركاً عادلاً في الموارد. إن هذه الحالة تضع المنطقة العربية ضمن المناطق الأقل أمناً مائياً في العالم.

كما أن إنتاج الغذاء يمثل تحدياً خاصاً لكل من إدارتي الموارد المائية والبرية إذ تستهلك الزراعة ٨٨٪ من الماء مع أن الإنتاجية محدودة لا تسمح للمنطقة بالوصول إلى الأمن الغذائي. وإن الحصول الآمن على الماء والإصحاح ما زال يشكل تحدياً الشكل الرقم فحوالي ٨٣ مليون شخص يفقدون طرق الحصول الآمن على الماء لكن هذه المعدلات أظهرت ٨٦,٧٪ لسكان الحضر و ٨٢٪ لسكان «تحسناً متفاوتاً بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢». وإن نحو ٩٦ مليون شخص يفقدون إصحاحاً ملائماً يعيش معظمهم في بلدان منخفضة الدخل أو بين المحرومين في البلدان الأغني. وإذا لم تعالج هذه المشكلات فإن معدلات الحصول على الإصحاح سوف تستمر بالانحدار في المستقبل مع آثار عيقة في الصحة العامة. والعافية والعدالة والإنجاز الاقتصادي.

٢ - الموارد الأرضية

هناك نحو ٩٠٪ من الأراضي في المنطقة العربية قاحلة مع معدل هطول أمطار سنوي أقل من ٢٥٠ مم «المجال ٥٠ - ٥٠٠ مم». وقد شكلت عوامل مختلفة تتضمن النمو السكاني والسياسات الاقتصادية وتبدل العادات الاستهلاكية ضغوطاً هائلة على الأرض في السنوات الخمس والعشرين الماضية التي أدت مقرونة بتأثيرات الاحترار العالمي إلى تدهور ٦٨,٤٪ من إجمالي الأراضي «٢١». ويعزى نحو ٩٨٪ من التدهور إلى أنشطة بشرية. وتشكل الأراضي المنتجة للغذاء ١٤,١٪ منها ٥,١٪ جاهزة للزراعة «المتوسط العالمي ١١,٥٪». وهذا يمثل تراجعاً بنحو ٨٢٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠. كما أن التدهور شديد بشكل مماثل في أراضي الرعي الضعيفة التي تمثل ٣٣٪ من المساحة الإجمالية في الوطن العربي. إن عوامل مختلفة بما فيها الحرارة والرعي المفرط قد أثرت في هذه النظم البيئية مؤدية إلى تدهور التربة وتصحرها فقد انخفضت حصة الفرد من أراضي الرعي بمقدار ٣٣٪ بين عامي ١٩٨٠



الحروب الأهلية في العراق ولبنان أدت إلى تدهور البيئات الحضرية وغیرتها بشدة في الكثير من المدن المصابة ويأتي ذلك جزئياً نتيجة الأولويات التي أعطيت للأمن على حساب اعتبارات أخرى. وما يمكن أن يكون أكثر ضرراً هو الطريقة التي تحطم فيها النزاعات قدرة البلدان على وضع الأولويات والتخطيط بشكل استراتيجي حيث تستهلك الموارد لتلبية الطوارئ الصحية والاقتصادية والاجتماعية في حين يتفاقم تدهور البيئة الأمر الذي يزيد العبء الاقتصادي الاجتماعي الإقليمي.

وفي حين أمّلت ديناميات المنطقة أنماطاً نوعية من تدهور البيئة فإن المحركات العالمية يمكن أن يكون لها القدر نفسه من الأهمية إذ إن الأنماط الدولية للتجارة والصناعة ومتطلبات الطاقة وإمداداتها والتلوث الواسع النطاق مثل الاحترار العالمي هي محددات مهمة للديناميات البيئية في المنطقة. فقد كان للاحتار العالمي عواقب رهيبة خاصة في هذا الجزء القاحل والجاف من العالم. ومن ناحية أخرى فإن تنامي الضمير العالمي المهتم بالتهديدات التي تواجهها استدامة البيئة وضغط الوكالات الدولية من أجل جلب الانتباه إلى هذه التهديدات تظهر حالياً على استحياء في المناقشات الإقليمية.

إن الكثير مما يحدث للبيئة يتعلق بمن يمتلك القدرة على التأثير في السياسات البيئية ويؤثر في الممارسات على أرض الواقع وبشكل خاص في عصر هيمنة الإطار الاقتصادي الليبرالية الجديدة. فيمكن للسياسات أن تسهل أو تخفف أثر المحركات والعمليات البيئية المختلفة لكن البيئة لم تحظ بمكانة مرموقة في البرامج السياسية وبالتالي لم تحظ بها في السياسة العامة.

لذا فإن الميزانيات المخصصة لحماية البيئة في المنطقة لم تتجاوز ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أفضل الحالات بل أكثر من ذلك فإن الوكالات البيئية الموجودة ذات فعالية محدودة وليس لديها تفويض لإصدار التشريعات. وبوسعنا أن نقول إن التركيز على النمو الاقتصادي وتأثير المصالح الخاصة قد أخرج النهضة البيئية عند الحكومات العربية لكن هناك علامات على أن الوضع يمكن أن يتغير.

إن التداخل المعقد للمحركات المختلفة التي بحثت آنفاً يجعل من الصعب جداً بل ربما من المستحيل عزل وتجسيد تأثير أي محرك أو مجموعة محركات في الحالة البيئية وهذا مجال مهم للبحوث البيئية مستقبلاً. مع ذلك ومهما كانت المحركات مؤثرة يمكننا تمييز ثلاث عمليات رئيسية أثرت فيها تلك المحركات بيئياً وسوف تستمر في التأثير وهذه العمليات تتضمن ما يلي:

١- نضوب الموارد وندرتها وهي عادةً بسبب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية الأمر الذي يذكرنا بالأنماط الموجودة في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل والتي تزداد سوءاً بتأثير تغير المناخ العالمي.

٢- تزايد النزعة الاستهلاكية ويزكّرنا ذلك بالأنماط الموجودة في البلدان المرتفعة الدخل مع تطور مفرط وتزايد استخدام الطاقة والموارد وتدهور البيئة التالي لذلك.

٣- خراب وتدهور البيئة المباشر المرتبط بالنزاعات

لا توجد منطقة في العالم في مأمن من التحديات البيئية لكن تلك التي تواجه الوطن العربي هي تحديات ذات طبيعة شديدة بشكل خاص فرغم أن المنطقة غنية ببعض الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز لكنها تواجه عجزاً خطيراً في موارد أخرى كالماء والأرض الزراعية اللازمة لدعم متطلبات النمو. وعند الأخذ بعين الاعتبار سياق التحولات الديمغرافية المتوقعة والنمو السكاني والتدهور البيئي في الماضي والحاضر إضافة إلى أثر العولمة والتبدل المناخي فإن هذه العيوب تثير سؤالاً خطيراً: هل يمكن للموارد البيئية أن تدعم حياة الأجيال القادمة في الوطن العربي؟ كثيراً ما يطرح هذا السؤال على المستوى العالمي مرتبطاً بانتشار التدهور البيئي ونضوب الموارد وانقراض الأنواع والتبدل المناخي لكن المنطقة العربية قد تكون من بين المناطق الأولى في العالم التي تواجه السؤال بشكل مباشر نتيجة لطبيعتها البيئية الفريدة.

إن التحدي لا يتعلق بمجرد تحقيق التنمية المستدامة وهو المفهوم الذي حظي بالاهتمام العالمي لأول مرة في لجنة برنتلاند ثم لاحقاً في قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ وبعد ذلك شكل جزءاً من المرامي الإنمائية للألفية وهو يدور حول البقاء والرخاء وجودة الحياة لنسبة كبيرة من سكان المنطقة.

أولاً: المقارب

هناك طرق عديدة للتعاطي مع القضايا البيئية ومقاربتها فمن الممكن النظر إلى التدهور البيئي على أنه فشل في التنمية وعليه فقد يقارب من هذه الزاوية كما يتم التعاطي مع التحديات البيئية بشكل متزايد على أنها قضايا أمنية وهذا هو الحال في الأمن المائي بشكل خاص الذي يمكن أن يؤدي إلى صراعات وحروب في منطقة هي أصلاً منكوبة بالعنف السياسي سنركز في هذه الدراسة على المشكلات والمحددات والعواقب والاستجابات والآثار البيئية في الصحة العامة وسنستخدم الإطار «DPSIR» (المحركات - الضغوط - الدولة - التأثير - الاستجابة) «بتصرف مع ادراكنا للانتقادات والبدائل.

يرتكز تحليلنا على الوقائع الإقليمية فالوطن العربي يملك صورة بيئية فريدة تعكس موارده الطبيعية ومميزاته وتميزه من مناطق أخرى في العالم وفي الوقت نفسه فإن المنطقة تضم تنوعاً بيئياً مهماً مثل تساقط الثلوج الموسمية على جبال لبنان والمغرب

وندره المياه في بلدان الخليج وشمال الصحراء الإفريقية وإن استعراض النظام البيئي على صعيد المنطقة بكاملها يزداد القارئ بمنظور أوسع ومع ذلك فقد حاولنا استعراض المميزات البيئية المختلفة التي تتمتع بها البلدان والأقاليم الفرعية المختلفة إضافة إلى عدد من التحديات البيئية التي تعكس المحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة المؤثرة.

وقبل المضي قدماً هناك نقطتان بحاجة إلى توضيح النقطة الأولى رغم أننا نركز هنا على الروابط بين البيئة والصحة العامة فإننا نذكر أن منظوراً أوسع حول البيئة يجب أن يتجاوز المقاربة التي تتمحور حول الأنتروبولوجيا ونذكر أن المحافظة على البيئة هو نفسه أمر حيوي وهدف أخلاقي لا يحتاج إلى مبرر والنقطة الثانية هي أننا نركز الاهتمام بالبيئة «الطبيعية» أكثر من البيئة المبنية وأن البيئة المبنية مثل الأسكان والتعرض للملوثات والوصول إلى الإصحاح ذات صلة وثيقة بالصحة العامة وتحظى عادة باهتمام أكبر في البحوث والممارسات المتعلقة بالصحة العامة في المنطقة لكنها تتطلب مراجعة مختصة.

ثانياً: محركات التبدل والتدهور في البيئة

إن تقييم الظروف البيئية في المنطقة العربية وتأثيراتها في بحوث الصحة العامة وأعمالها يتطلب تفهماً جيداً لمحركات تدهور البيئة إضافة إلى تلك التي تخلق فرصاً لعمل إيجابي في مجال البيئة والصحة العامة وأن المحركات المختلفة عبر المنطقة تعكس صوراً سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة في بلدان وأقاليم فرعية مختلفة بل أكثر من ذلك فإن بعض المحركات الرئيسية مؤثرة وآثارها تهم المنطقة.

في القرن الماضي ولاسيما في السنوات الخمسين الماضية عانت المنطقة تغيرات اقتصادية وثقافية